مجلس الوزراء في اجتماعه أمس:

الدعوة إلى المسيرات والاعتصامات خارج الإجراءات القانونية تصرفات تتنافى مع الدور المسؤول للمعارضة

على(المشترك) المساهمة في تقديم الحلول والمعالجات بدلا من المزايدة على معاناة المواطن والمساهمة في تفاقم معاناته

الإثارة والكيد للوطن والحكومة ليس من المصلحة الوطنية وإنما محاولة للإساءة إلى الخيار الديمقراطي

صنعاء/ سبأ:

شكل مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري أمس الثلاثاء برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس ثلاث لجان وزارية لدراسة ووضع الآليات التنفيذية لتوجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بشأن قيام المؤسسة الاقتصادية باستيراد القمح بكميات إضافية وبيعه للمستهلك بالأسعار المعقولة وضمان توافره بالكميات المطلوبة لتحقيق التوازن في المعروض منه في مختلف الأسواق المحلية ومن ثم استقرار سعره إلى جانب تخصيص ملياري دولار لقطاع الكهرباء وإيجاد فرص عمل أمام العاطلين عبر المشاريع المحققة لهذا الهدف بالإضافة إلى التوجه الخاص بدعم زراعة القمح في وديان الجوف ومأرب وبيحان وحضرموت والمناطق الأخرى التي تتوافر فيها عوامل نسبية لزراعة هذا المحصول الغذائي الاستراتيجي على أن تقدم اللجان الوزارية تقاريرها مرفقة بالآليات التنفيذية إلى المجلس خلال أسبوعين للمناقشة واتخاذ القرارات المناسبة.

وشكل المجلس لجنة من المالية والإدارة المحلية لإعداد تصور وبرنامج عمل لتنفيذ توصيات مجلس الشورى الخاصة بتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حول نتائج مراجعة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة للعام المالي 2005م .

وناقش المجلس تقرير وزير الإدارة المحلية حول الاحتياجات التنموية والخدمية لمحافظة عمران في مجالات المياه والصرف الصحي ومياه الريف والزراعة والري والتربية والتعليم والتعليم العالي والفني والصحة العامة والسكان والآثار والتخطيط الحضري والأشغال العامة والطرق وذلك على مستوى مركز المحافظة والمديريات .

وأحال المجلس جميع المتطلبات إلى الوزارات والجهات المعنية لاستيعابها في خططها وبرامجها التنفيذية للعام المقبل وإعطاء الأولوية لاستكمال المشاريع المتعثرة .

ووافق المجلس على مشروع القرار الجمهوري بشأن إنشاء المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في محافظة عمران التي ستتولى تأمين احتياجات المناطق الحضرية في المحافظة من المياه لأغراض الاستهلاك المنزلي والمرفقي والصناعي بموجب المعايير المعمول بها في قطاع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية خلال الفترة الحالية والمستقبلية بالإضافة إلى توفير خدمات الصرف الصحي .

ووافق المجلس على مشروع القرار الجمهوري بشأن اللائحة التنظيمية لمصلحة الضرائب والهيكل التنظيمي وذلك في إطار إعادة هيكلة المصلحة ضمن مشروع التحديث الإداري بوزارة الخدمة المدنية والتأمينات حيث تتضمن اللائحة المتطلبات الأساسية لكافة أعمال إعادة بناء وهيكلة المصلحة والتي تحقق العديد من الإصلاحات التنظيمية والإدارية التي توفر للإدارة الضريبية والمكلف والجهات ذات العلاقة العديد من المزايا بالتركيز على تقديم خدمة جيدة للمكلفين وتطوير العلاقة مع الإدارة الضريبية والمكلفين كبداية لتنمية الوعي والثقافة الضريبية وذلك من خلال التوزيع الوظيفي المتوازن للإدارات العامة بشكل يتفق مع القدرات الإشرافية لكل مستوى وإنشاء إدارات جديدة منها الإدارة العامة للضريبة المقطوعة وذلك من اجل تبسيط إجراءات التحاسب وتحصيل الضريبة لفئات صغار المكلفين الذين يمثلون شركة كبيرة في إجمالي عدد المكلفين، إلى جانب إنشاء قطاعين فنيين عبر تقسيم المكلفين إلى كبار المكلفين ومتوسطي وصغار المكلفين لما فيه تحقيق الاستخدام الأمثل للكوادر والمهارات المهنية والفنية المتخصصة على مستوى كل فئة بما يضمن تقديم خدمة أفضل بكلفة اقل.

ووجه المجلس الوزراء المعنيين التنسيق فيما بينهم واستكمال الإجراءات لإصدار مشروعي القرارين الجمهوريين بشان إنشاء المؤسسة واللائحة التنظيمية .

ووقف مجلس الوزراء في اجتماعه أمس أمام ما تقوم به أحزاب اللقاء المشترك من تعبئة وتصرفات تهييجية غير مسئولة تستهدف البلبلة وخلق التواترات والاختناقات التي لا تخدم تطوير المجتمع والتنمية والاستقرار والاقتصاد الوطني.

وأكد المجلس إن استغلال الارتفاعات العالمية لأسعار القمح والدعوة إلى المسيرات والاعتصامات خارج الإجراءات القانونية التي تتطلب الإذن المسبق من الجهات المعنية، تصرفات تتنافي مع الدور المسئول للمعارضة تجاه الوطن والمجتمع ولاتنسجم مع الممارسة الديمقراطية الراقية التي تعتمد الحوار أسلوبا حضاريا في طرح رؤاها تجاه كافة القضايا التي تهم الوطن وأبناءه، مشيرا إلى أن الحكومة ومن موقع مسؤوليتها الوطنية والدستورية قد سارعت إلى اتخاذ الإجراءات التي من شانها تخفيف حدة الأسعار العالمية ووطأتها على المواطنين .

موضحا انه كان ينبغي على المشترك المساهمة في تقديم الحلول والمعالجات التي يراها لمواجهة تصاعد الأسعار العالمية للقمح وانعكاساتها المؤثرة على المواطن اليمني بدلا من المزايدة عليه والمساهمة المباشرة في تفاقم معاناته من خلال الإثارة وتعطيل حركة المجتمع والتنمية عبر المسيرات والإضرابات وإشاعة الفوضى وإقلاق السكينة العامة التي تلقي بظلالها السلبية على الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي .

ونوه المجلس إلى أن مثل هذه الممارسات التي تأتي لمجرد الإثارة والكيد للوطن والحكومة لاتمت بصلة إلى المصلحة الوطنية او التجاوب المسؤول مع معاناة المواطنين وإنما هي محاولة للإساءة للخيار الديمقراطي الذي عبر عنه شعبنا اليمني في العشرين من ستبمبر الماضي.

وشدد المجلس الوزراء على أن ممارسات غير قانونية تستهدف إقلاق الأمن الممتلكات العامة والخاصة وسلامة المواطنين ستواجه بإجراءات قانونية صارمة ورادعه لما فيه تعزيز الطمأنينة والأمن والسكينة العامة .

المجلس يقر:

الموافقة على مشروع القرارين الجمهوريين بشأن إنشاء المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في محافظة عمران واللائحة التنظيمية لمصلحة الضرائب

تشكيل ثلاث لجان وزارية لاستيراد القمح وزراعته في اليمن

تشكيل لجنة من المالية والإدارة المحلية لإعداد تصور وبرنامج عمل لتنفيذ توصيات مجلس الشورى الخاصة حول نتائج مراجعة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة للعام المالي 2005م

رئيس الوزراء خلال ترؤسه الجلسة الصباحية لمؤتمر الاتحاد التعاوني الزراعي

الحكومة على استعداد لتقديم الدعم للمزارعين لزراعة القمح

وظيفة بنك التسليف الزراعي موجهة لتقديم قروض ميسرة للمزارعين

ينبغي أن تتبوأ المرأة موقعاً متميزاً في الاتحاد التعاوني

وضع آلية عملية لإنتاج وتسويق القطن

صنعاء / سبأ:

قال رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور إن الحكومة وجهت الجهات المختصة بإعداد آليات واضحة ومحددة لدعم وتشجيع زراعة القمح في محافظات الجمهورية تنفيذا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية .

وأشار رئيس مجلس الوزراء خلال ترؤسه أمس بصنعاء الجلسة الصباحية للمؤتمر العام الرابع للإتحاد التعاوني الزراعي المكرسة لاستكمال مناقشة وإقرار الوثائق المتعلقة بالإتحاد.

أشار إلى استعداد الحكومة تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة للمزارعين وتشجيع زراعة القمح .. ونوه بهذا الخصوص إلى الدور الذي ينبغي أن يضطلع به بنك التسليف التعاوني الزراعي في هذا الجانب .. وقال " يجب أن تكون الوظيفة الأساسية للبنك موجهة لدعم المزارعين بقروض مسيرة وآلية فاعلة وواضحة كونهم يشكلون الجزء الأهم في المجتمع.

وشدد الدكتور مجور على ضرورة الاهتمام بقضايا المرأة الريفية.

وقال " ينبغي أن تتبوأ المرأة موقعا متميزا في الإتحاد التعاوني والذي يلبي تطلعات المرأة الزراعية ".

ووجه الدكتور علي محمد مجور وزارة الزراعة والري بإعداد آلية واضحة لعملية إنتاج وتسويق القطن وتقديم تصور واضح بكيفية تشغيل المحالج الحالية وفتحها للمزارعين وتحقيق الاستفادة العملية منها.

وأكد رئيس مجلس الوزراء الحاجة بمعوقات العملية الزراعية والجوانب المالية والإدارية وأنشطة الجمعيات والتعاونيات ومطالبهم في إطار تطوير العملية الزراعية وبما يتواءم مع تطوير وتحسين الإنتاج الزراعي .

من جانبه أكد وزير الزراعة والري الدكتور منصور أحمد الحوشبي أن العمل التعاوني المنظم والجاد هام جدا لعملية التنمية وخاصة في القطاع الزراعي ومجالات المتعددة .. مشيرا إلى دور الجمعيات والتعاونيات الزراعية في الإسهام في تحسين ظروف المزارعين المعيشية.

وقال " المزارعون هم شركاؤنا في التنمية وكلنا يحرص على خدمة البلد ومصالحه واقتصادياته ".

وفي مجال المشاريع الزراعية أشار وزير الزراعة إلى أنه سيتم تكليف فريق دراسة في مجال السدود لمعرفة الظروف البيئية والاجتماعية واحتياجات المناطق من السدود ليتم على ضوئها إقامة عدد من السدود والحواجز المائية وترميم السدود القائمة .. منوها أن الفترة القادمة ستشهد توسعا في شبكات الري بشكل عام .

وفي مجال الثروة الحيوانية أكد الحوشبي على أنه يمنع بيع الإناث للخارج أو ذبحها .. منوها إلى دور وسائل الإعلام والإرشاد في التوعية وإرشاد المواطنين بأهمية الحفاظ على الثروة الحيوانية كونها أحد روافد الاقتصاد الوطني .

وكان المشاركون في جلسة المناقشة الصباحية قد أقروا زيادة عدد أعضاء الهيئة العامة للإتحاد التعاوني الزراعي من 85 عضوا إلى 115 عضو ، وكذا عدد أعضاء المكتب التنفيذي من 21 عضو إلى 25 عضو .

كما أقروا استحداث دائرة خاصة بالثروة الحيوانية تهتم بتطوير وتحسين الإنتاج من الثروة الحيوانية والألبان ومشتقاتها .

حضر الجلسة رئيس الإتحاد التعاوني الزراعي محمد محمد بشير، ومدير عام الاتحادات والجمعيات بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل صالح الضيف .

وزير الزراعة:

المزارعون شركاؤنا في التنمية وكلنا نحرص على خدمة البلد

إلى إعادة هيكلة صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي ليؤدي دوره في خدمة وتطوير القطاعين الزراعي والسمكي على نحو أفضل.

وكان رئيس مجلس الوزراء قد استمع إلى أراء ومقترحات عدد من رؤساء وممثلي الجمعيات التعاونية الزراعية في المحافظات والمتعلقة بما يسهم في تطوير العملية الزراعية وتحسين الإنتاج.

وشدد الوزير الحوشبي على أهمية التنسيق والتعاون بين فروع الإتحاد والجمعيات مع مكاتب وزارة الزراعة والري في المحافظات من أجل إيجاد تعاون تكاملي يوجه لخدمة مصالح المواطنين وخدمة التنمية الزراعية

استمرت خمسة أيام في عدن بتكليف من وزير الداخلية

اليوم .. انتهاء عملية القيد والتسجيل للطلاب الراغبين في الالتحاق بكلية الشرطة

عدن ولجنة محافظة حضرموت في الساعة الثامنة صباحا.

عدن / جمال عرب :
تصوير / راجاروشن

تنتهي بعد ظهر اليوم الاربعاء عملية القيد والتسجيل للدفعة الـ (40) للطلاب الراغبين في الالتحاق بكلية الشرطة من قبل اللجنة المكلفة من نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور رشاد العليمي والتي بدأت عملها صباح يوم السبت الماضي بمعهد تدريب خفر السواحل بمحافظة عدن.

وفي تصريح لصحيفة 14 أكتوبر افاد العقيد ركن عبدالرحمن احمد معياد رئيس لجنة القيد والتسجيل للدفعة رقم (40) لكلية الشرطة مركز محافظة عدن ان نزول اللجنة جاء بناء على توجيهات نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية رئيس المجلس الاعلى لاكاديمية الشرطة، وذلك تسهيلا لابناء المحافظات البعيدة عن العاصمة صنعاء وتقديرا لظروفهم حيث قامت اللجنة باستقبال القادمين للتسجيل واستلام ملفاتهم واجراء الفحص اللازم عليها من حيث تطابقها وفقا للشروط ومن حيث ان يكون المتقدم متمتعا بالجنسية اليمنية ومن اب يمني، وحاصلا على مؤهل الثانوية العامة بقسميها العلمي او الادبي وبنسبة لاتقل عن 75% وان لايقل عمره عن 18 عاما ولايزيد عن 23 عاما الى جانب طول قامة المتقدم الا يقل عن 160 سم وكذا تمتعه باللياقة الصحية والبدنية.

واوضح العقيد ركن عبدالرحمن معياد ان هناك ايضا عددا من الشروط المكونة من 11 بندا، حيث ان مدة الدراسة اربع سنوات كاملة، كما تقوم اللجنة باحالة المتقدمين الى الفحص الطبي وذلك من قبل اللجنة الطبية الخاصة بمستشفى الشرطة بعدن، وعند استكمال الفحوصات للطلاب المتقدمين وتوافقها مع شروط القبول سيتم يوم الاحد القادم الموافق 2007/8/19م الاختبار التحريري وبشكل موحد لمراكز القيد والتسجيل الثلاثة للجنة الاساسية في كلية الشرطة بصنعاء ولجنة محافظة

مناقشة آليات تطوير العمل مع المغتربين

صنعاء / ثائر الشرعبي:

التقى الدكتور صالح سميع وزير شؤون المغتربين بمكتبة صباح أمس كلا من الأخ منصور محمد إسماعيل القنصل الفخري في شمال أمريكا مندوب الوزارة في مدينة (سان فرنسسكو) والأخ محمد القطيش القنصل اليمني في جدة وخلال اللقاء تم بحث سبل تطوير وتحسين آليات تطوير العمل للتعامل مع الأخوة المغتربين لما من شأنها تعزيز وتطوير إحياء جسور التواصل بين المغتربين والوطن والعمل على تفعيل كافة الأنشطة وجذب المستثمرين منهم ، والتشجيع على السياحة .

من جانبهما عبرا عن ارتياحهما للدور الذي تقوم به الوزارة في خدمة ورعاية وتفقد المغتربين حالياً ، حضر اللقاء كل من الأستاذ / سيف العماري الوكيل المساعد للوزارة والأخ حسين السفاري مستشار الوزارة .